

## تفاهة الشر

أثار كتاب حثّة أرندت "أيخمان في القوس: تقرير حول تفاهة الشر" ردود فعل حادة وغير عقلانية وعنيفة ضد الكاتبة والكتاب وذلك منذ صدوره قبل نحو ستة عقود من الزمان لكن الجدل بابعاذه القانونية والسياسية والأخلاقية ما يزال قائماً ومستمراً. الكتاب يتعلّق بمحاكمة النازي أيخمان الذي اختطته "إسرائيل" في العام 1960 من الأرجنتين بمخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي ومبادئ السيادة، لانتهاهه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة وجرائم حرب خلال الحرب العالمية الثانية، ولاسيما مساهمته في المذابح ضد اليهود وهو ما عرف بـ "المحرقة اليهودية". وكان أيخمان قد اختفى عن الأنظار وعاش بعزلة كاملة بعد أن فرّ إلى الأرجنتين عقب انتحار هتلر، ولكن الموساد "الإسرائيلي" توصل إليه بعد 15 وقام باختطافه بإشراف مدير الموساد آنذاك إيسار هرتيل. وقد حاول الصهاينة أن "يتّوا" هذا الخبر "المفرح" عن محطة الإذاعة "الإسرائيلية" بعد أن اقتربت الطائرة لتطغ في مطار بن غوريون، وجاء فيه إن جلال الشعب "الإسرائيلي" أيخمان سيكون في قبضة العدالة وتمت محاكمته في "إسرائيل" لينال جزاءه العادل. ولعلّ السبب الحقيقي لمهاجمة أرنت هو قولها أن الصهيونية تجاوزت الظروف التي انبثقت منها وهي تغامر بالتحوّل إلى "شبح حي وسط أنقاض زمننا المعاصر" بالمقارنة مع قوميات القرن التاسع عشر، علماً بأن أرندت هي نفسها كانت من أتباع الزعيم الصهيوني الألماني كيرت منغليك "منظر الصهيونية لما بعد اندماجية" الذي دعا إلى مساومة تاريخية مع الفلسطينيين من خلال رسم الحدود، بتأسيس دولة مشتركة علمانية مزدوجة القومية. وقد استشرفت أرندت صعود تيار شعبي ديني متشدد بين "الإسرائيليين"، الأمر الذي لا بد من مشاركة الفلسطينيين. أما "تفاهة الشر" في نظر أرندت فتعود لعدم إيمانها بالنظريات الشمولية والممارسات الاستبدادية، والشر وفقاً لها لا يحتاج إلى "وحوش شيطانية"، بل إلى ما هو أخطر وأدهى - الحمقى والأغبياء، لقد شعرت أرندت بواجبها كصحافية وأكاديمية وناقدة اجتماعية ولاجئة وشاهدة وناجية من المحرقة أن تدون شهادتها في محاكمة أيخمان "الجزار النازي"، وهكذا أقنعت مؤسسة روزكتر بتغطية المحاكمة، وقد صورت أيخمان كمرجم بيروقراطي "مجتهد" وتافه في أن، بقدر ما هو إنسان عادي وشخصية لا طعم لها، وهو أشبه "بشبح داخل سائل روحياني" أكثر منه شرير، بقدر ما هو مخيف ومروع، واستندت على عجزه في التفكير والكلام المتناسك داخل المحكمة، وهو لم يجسّد الكره أو الجنون أو التعطش المتوثّب للدم، بل شيئاً أسوأ بكثير حيث جسّد الطبقة المتخفية للشر النازي داخل نظام مغلق تديره مجموعة من المجرمين المرضى ويهدف إلى نزع الشخصية الإنسانية عن ضحاياه، وتعتقد أرندت أن الشر قد طبيعته المميّزة التي عرفها الناس، وذلك حين أعاد النازيون تعريفه كقيمة مدنيّة جديدة. وضمن هذا العالم المقلوب بدأ أيخمان لم يكن واعياً لارتكابه أي شر مثله مثل أي شرير يعتقد أن ما يقوم به هو في الواقع البراءة، خصوصاً بتخريب أسس القوانين الأخلاقية، وهكذا كان أيخمان طموحاً ومتشوقاً للترقي في السلم الوظيفي... فلم يبد أي تفكير متميز بخصوصه، بل كانت "تفاهته" هي المعبر الذي أهله ليصبح واحداً من أعظم المجرمين في العالم، ومثل هذا الاستنتاج الذي توصلت إليه ينطبق على جميع الأنظمة الشمولية "التوتاليتارية". لقد اعتبرت أرندت المحكمة سياسية نظمه بن غوريون للبرهنة على أن المحرقة أكبر مجزرة لا سامية في التاريخ، فالذين يرتكبون الجرائم ليسوا بالضرورة وحوشاً أو شياطين، مع ملاحظة انتقادية للمجالس اليهودية التي لم تبدي التنبّه الكافي لتواجبه المخطط النازي، وقد ظنوا أنهم يخدمون مصالح اليهود، وانتهى بهم الأمر إلى تسهيل مهمة التزيين بلديغ في يومياته التي قلنا بإعدادها وترجمتها من الأصل التشيكي بعنوان "مذكرات صهيوني" (1985) والذي يكشف بشكل مباشر وغير مباشر أن هناك تواطؤاً بين القيادات الصهيونية، بما فيها منظمة مكاباي هاكير وبين النازية، وهو ما عكسته المذكرات في معسكر أوشفيتز البولوني 1940-1944 والتي عثر عليها في سقف بإحدى البيوت الحجرية في مدينة غودالوف التشيكية بعد 23 عاماً من إعدام رديغ نفسه، ومثل ذلك الإدهامات راجت حول تواطؤ زعماء المجالس اليهودية مع المخططات النازية في "إسرائيل" ذاتها وفي خارجها حتى قبل صدور كتاب أرندت.

لقد كانت تلك الأسئلة صادمة ومحرجة للقيادات الصهيونية التي سارومت على حساب الضحايا الأبرياء الذين أرسلوا إلى أفران الموت مقابل إرسال بضع عشرات أو مئات من التمويلات والقيادات الصهيونية إلى فلسطين، وهو الأمر الذي يكشف الأساليب غير الأخلاقية التي مارستها الصهيونية خلال الاحتلال النازي ودورها المتواطئ في المحرقة اليهودية.



عبد الحسين شعبان

بيروت

## بادرة نادرة

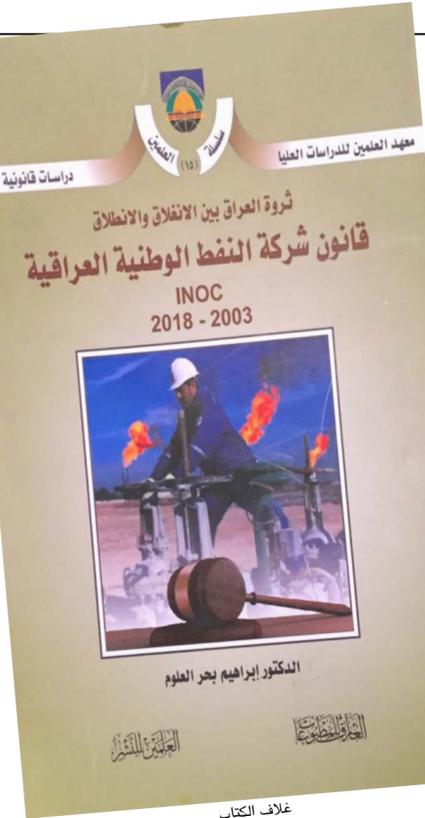
## وفاءكم لن انساها اخوتي

من جيد الحامس الاجتماعية قوية روابطها الانسانية باشاعة روح الاثر والحب والوفقة المشهورة عندما تلم مصيبة ما تجد الحضور المناطقي على سعته مابين نداء مكبرات صوت المساجد لحضور صلاة الجنائز وحينما حل لي المصاب الجليل بوقفة شيقتي حملت الى بيت الله الكريم لاتمام مراسم غسلها وكفنها والصلاة عليها بحضور كل مثار اعزاز عائلتنا والكثير منهم ينادي نحن في ذمتك لسد احتياجك... بدأ موكب التشييع مهيباً من منطقة الدورة نحو مقبرة وادي السلام في الحقل الاشراف وقد حرص احد معارفنا الاجلاء واسمه (عمر) على نحل الجنائز على سيرته وبمعية من وجها وشباب المنطقة اصروا على الذهاب معنا... الطريف المؤلّم ان يكون ثلاثة منهم يحمل اسم (عمر) كانت رغبتهم شديدة للمشاركة ولكن كيف يكون مرقومهم الاجتماعي الحضوري هناك لسبب ذلك في احاسيسهم وعيونهم ويدات الوج بالمتألمة للطريق وروحية الاستقبال هناك خاصة وفعلا بعد اتواء مراسم الدفن حضرت مجموعة من ذوات المرحوم الشيخ الدكتور احمد الوائلي لهم صلة النسب العاليي معنا لدعوة المشيعين لاقامتهم وليمة غداء لهم وجبات لرمعة الاستقبال التي احاطوا بها الاصدقاء الخالدة (عمر) والمشييعين الاخرين بها له من الاحترام والحب حتى لم يشعروا الا وانهم بين اهليهم فجات هذه بنتيجة مفرحة لتوطيد الاخوة والروابط الدينية الكريمة ونفر النزعة الطائفية الذليلة اكذ الجميع ضرورة التزاور فيما بينهم لان مرقد الامام علي عليه افضل السلام مزاراً لكافة المسلمين وليس لطائفة وكان السائق (عمر) وهو يرفق يده للتوديع والسلام على ابا الحسين داعياً الله ان يحفظ العراق ارضاً وشعباً... حتى تحللت اللسن بحلاوة الدهينية والطرشي النجفي المديس وطابت النفوس لهذه الزيارة المباركة وهللت الجوارح وداعاً للراقدين جنب حضرة ابن عم رسول الله محمد "ص" ورحمة الله وبركاته عليكم وعلينا جميعاً.. اجد هذا النوع الاصيل متجدد في كل ذات احبت له ورسوله واله واصحابه والتابعين مما اصحبت قدوة خالصة للاقتداء، بها يعيدون اليوم عن مهزلز وفجاعات الزمن الطائرة والريح الغبراء اذكرك جدا كيف تعلمنا من والدنا رحمة الله حينما كنا صغاراً نسكن الكرخ منطقة الجعيفر وهي خليطاً متجانساً قومياً ودينيّاً اباان الخمسينيات بحبوحة الافة والجيرة والتناسب الاجتماعي عن التوادد ولم نسمع الا كلمة (الله يحفظكم) المتداولة... وجاءت المحصلة ان حملت جثمانه الطاهرة الى مسقط رأسه في موكب مهيب ثمنه ابناؤها الكرام..



قاسم المحمار

بغداد



غلاف الكتاب

والنواب والحكومة من البدء في الفقرة الأولى لقانون النفط الوطنية إيراًكاً من الجميع باهميته. ويشكل عام فتجارب الشركات الوطنية لم يكن نجاحها ساعة ولادتها وإنما جاءت عبر تراكمات وخبرة استغرقت سنوات والقدرة على توفير المستلزمات الأساسية لإنجاح المشروع التي يمكن اختصارها في الاستقلالية والقرارات المالية والصلاحيات الإدارية. ويمكننا من خلال هذه العناصر مناقشة القانون المطروح للنقاش وإبراز نقاط قوته وتثقيص مواضيع الضعف التي من الممكن تلقيها من قبل المشرعين الافاضل ان تكون فلسفة المشروع حاضرة في كل مواد القانون ويؤوده. في هذا السياق، تكون المداخلة تسليط الضوء على ضرورة تعديل بعض بنود القانون لضمان ولادة الشركة بشكل سليم ومنها: تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية وتوحيد جهة الارتباط تؤكد مواد القانون استقلالية الشركة عن وزارة النفط وان الاستقلالية الإدارية لمجلس إدارة الشركة في اتخاذ قراراته يسهم في انسيابية الأداء وتجاوز البيروقراطية بينما نرى ان القانون يغفل عن ذلك فقد جاء الاطلاق في عرض كل قرارات مجلس إدارة الشركة على المجلس الاتحادي للنفط والغاز للمصادقة كما جاء في المادة-12 خامساً. وإمام شركة النفط الوطنية في حال تأسيسها بشكل تدريجي لإزاحة ركام الماضي والتوجه إلى القيام بمهامها زراعاً تنفيدياً وطنياً لإدارة العمليات النفطية في البلد، لذا توفير المستلزمات المالية لبناء قدراتها الذاتية للشركة تعد ضرورة منعا لولادة كسيحة..... وإمام شركة النفط الوطنية تحديات لإعادة بناء القطاع الاستراتيجي ويتطلب جهوداً لجذب الخبراء وتطوير الكوادر وبرامج التدريب وتأهيل قيادات جديدة من خلال البعثات الدراسية وتوفير برامج سكن وإسكان والقدرة على تجاوز الروتين الحكومي كل ذلك يعد مهماً وحيوياً لإنجاح مهمة الشركة.

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استخفاء قرارات مجلس الإدارة من العوالت الإدارية والقانونية. لذلك يقترح أن تكون الأنظمة والتعليمات التي تقرن بموافقة مجلس الإدارة تمتلك العلوية في التنفيذ، وأشارت المادة -4 ثالثاً إلى تولى مساهمة الشركة بإبرام عقود التصدير وفترة -بء من المادة نفسها حول مساهمتها في تطوير عمليات التسويق

بقية الفصل على الموقع الإلكتروني

الجريدة



جانب من اجتماع مجلس الوزراء برئاسة نوري المالكي

## المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة السادسة)

## أول حكومة عراقية بعد التغيير

## محاولات تشريع القانون

الكوادر الوطنية والاستثمار الوطني المباشر على أحدث النظم اسوة بما هو معمول به في معظم الدول المنتجة للنفط، بحسبان أن النفط ثروة وطنية أساسية وقابلة للنضوب، ولا يجوز أن تترك للمستثمرين والمعادنين الأجانب ولحمهم، وهذا مطلب يجمع عليه المعنون بالشان النفطي العراقي). وعلينا عدم إغفال أن الجزء الأكبر من إهتمام لجنة النفط والطاقة النيابية بالماضي في تشريع القانون جاء على خلفية تهافت الحكومة في المضي قدماً لاستكمال مشروع جولات التراخيص النفطية التي تم عرض نصف إحتياطات العراق النفطية خلال جولات التراخيص الأولى والثانية التي إبتدأت منذ 30 حزيران/يونيو 2009 فقد تم توقيع العديد من العقود مع الإئتلافات النفطية الأجنبية لتأهيل الحقول المنتجة الكبرى في جولة التراخيص الأولى وكذلك تطوير الحقول المكتشفة في جولة التراخيص

الثانية. وقد تمت القراءة الأولى لمسودة القانون في مجلس النواب في جلسته الثامنة والأربعين بتاريخ 31 آذار 2011 وأجرت اللجنة العديد من الاتصالات مع الخبراء والمسؤولين بشأن صيغة مشروع القانون، ودعت إلى جلسة استماع في 3 تموز 2011 بعد موافقة رئاسة البرلمان على عقدها. جلسة الاستماع تموز 2011

عقدت الجلسة بتاريخ 3 تموز 2011 برعاية السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ أسامة النجيفي وإدارة النائب عدنان الجنابي، وشارك فيها وزير النفط السيد كريم لعبي والسادة وزراء النفط السابقون كاتب السطور والسيد ثامر الغضبان وعدد من الخبراء والمختصين فضلاً عن أعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية، تضمن برنامج الجلسة مداخلات لعشرة متحدثين، وقد تغيب البعض منهم، وبعد أن افتتح البرنامج رئيس الجلسة، كان المتحدث الأول كاتب السطور، وتركزت المداخلة حول ضرورة المضي بتسريع عملية تعديل بعض بنود القانون لضمان ولادة الشركة بشكل سليم ومنها: تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية وتوحيد جهة الارتباط تؤكد مواد القانون استقلالية الشركة عن وزارة النفط وان الاستقلالية الإدارية لمجلس إدارة الشركة في اتخاذ قراراته يسهم في انسيابية الأداء وتجاوز البيروقراطية بينما نرى ان القانون يغفل عن ذلك فقد جاء الاطلاق في عرض كل قرارات مجلس إدارة الشركة على المجلس الاتحادي للنفط والغاز للمصادقة كما جاء في المادة-12 خامساً. وإمام شركة النفط الوطنية في حال تأسيسها بشكل تدريجي لإزاحة ركام الماضي والتوجه إلى القيام بمهامها زراعاً تنفيدياً وطنياً لإدارة العمليات النفطية في البلد، لذا توفير المستلزمات المالية لبناء قدراتها الذاتية للشركة تعد ضرورة منعا لولادة كسيحة..... وإمام شركة النفط الوطنية تحديات لإعادة بناء القطاع الاستراتيجي ويتطلب جهوداً لجذب الخبراء وتطوير الكوادر وبرامج التدريب وتأهيل قيادات جديدة من خلال البعثات الدراسية وتوفير برامج سكن وإسكان والقدرة على تجاوز الروتين الحكومي كل ذلك يعد مهماً وحيوياً لإنجاح مهمة الشركة.

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استخفاء قرارات مجلس الإدارة من العوالت الإدارية والقانونية. لذلك يقترح أن تكون الأنظمة والتعليمات التي تقرن بموافقة مجلس الإدارة تمتلك العلوية في التنفيذ، وأشارت المادة -4 ثالثاً إلى تولى مساهمة الشركة بإبرام عقود التصدير وفترة -بء من المادة نفسها حول مساهمتها في تطوير عمليات التسويق

بقية الفصل على الموقع الإلكتروني

الجريدة

الكوادر الوطنية والاستثمار الوطني المباشر على أحدث النظم اسوة بما هو معمول به في معظم الدول المنتجة للنفط، بحسبان أن النفط ثروة وطنية أساسية وقابلة للنضوب، ولا يجوز أن تترك للمستثمرين والمعادنين الأجانب ولحمهم، وهذا مطلب يجمع عليه المعنون بالشان النفطي العراقي). وعلينا عدم إغفال أن الجزء الأكبر من إهتمام لجنة النفط والطاقة النيابية بالماضي في تشريع القانون جاء على خلفية تهافت الحكومة في المضي قدماً لاستكمال مشروع جولات التراخيص النفطية التي تم عرض نصف إحتياطات العراق النفطية خلال جولات التراخيص الأولى والثانية التي إبتدأت منذ 30 حزيران/يونيو 2009 فقد تم توقيع العديد من العقود مع الإئتلافات النفطية الأجنبية لتأهيل الحقول المنتجة الكبرى في جولة التراخيص الأولى وكذلك تطوير الحقول المكتشفة في جولة التراخيص

الثانية. وقد تمت القراءة الأولى لمسودة القانون في مجلس النواب في جلسته الثامنة والأربعين بتاريخ 31 آذار 2011 وأجرت اللجنة العديد من الاتصالات مع الخبراء والمسؤولين بشأن صيغة مشروع القانون، ودعت إلى جلسة استماع في 3 تموز 2011 بعد موافقة رئاسة البرلمان على عقدها. جلسة الاستماع تموز 2011

عقدت الجلسة بتاريخ 3 تموز 2011 برعاية السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ أسامة النجيفي وإدارة النائب عدنان الجنابي، وشارك فيها وزير النفط السيد كريم لعبي والسادة وزراء النفط السابقون كاتب السطور والسيد ثامر الغضبان وعدد من الخبراء والمختصين فضلاً عن أعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية، تضمن برنامج الجلسة مداخلات لعشرة متحدثين، وقد تغيب البعض منهم، وبعد أن افتتح البرنامج رئيس الجلسة، كان المتحدث الأول كاتب السطور، وتركزت المداخلة حول ضرورة المضي بتسريع عملية تعديل بعض بنود القانون لضمان ولادة الشركة بشكل سليم ومنها: تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية وتوحيد جهة الارتباط تؤكد مواد القانون استقلالية الشركة عن وزارة النفط وان الاستقلالية الإدارية لمجلس إدارة الشركة في اتخاذ قراراته يسهم في انسيابية الأداء وتجاوز البيروقراطية بينما نرى ان القانون يغفل عن ذلك فقد جاء الاطلاق في عرض كل قرارات مجلس إدارة الشركة على المجلس الاتحادي للنفط والغاز للمصادقة كما جاء في المادة-12 خامساً. وإمام شركة النفط الوطنية في حال تأسيسها بشكل تدريجي لإزاحة ركام الماضي والتوجه إلى القيام بمهامها زراعاً تنفيدياً وطنياً لإدارة العمليات النفطية في البلد، لذا توفير المستلزمات المالية لبناء قدراتها الذاتية للشركة تعد ضرورة منعا لولادة كسيحة..... وإمام شركة النفط الوطنية تحديات لإعادة بناء القطاع الاستراتيجي ويتطلب جهوداً لجذب الخبراء وتطوير الكوادر وبرامج التدريب وتأهيل قيادات جديدة من خلال البعثات الدراسية وتوفير برامج سكن وإسكان والقدرة على تجاوز الروتين الحكومي كل ذلك يعد مهماً وحيوياً لإنجاح مهمة الشركة.

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استخفاء قرارات مجلس الإدارة من العوالت الإدارية والقانونية. لذلك يقترح أن تكون الأنظمة والتعليمات التي تقرن بموافقة مجلس الإدارة تمتلك العلوية في التنفيذ، وأشارت المادة -4 ثالثاً إلى تولى مساهمة الشركة بإبرام عقود التصدير وفترة -بء من المادة نفسها حول مساهمتها في تطوير عمليات التسويق

بقية الفصل على الموقع الإلكتروني

الجريدة

الكوادر الوطنية والاستثمار الوطني المباشر على أحدث النظم اسوة بما هو معمول به في معظم الدول المنتجة للنفط، بحسبان أن النفط ثروة وطنية أساسية وقابلة للنضوب، ولا يجوز أن تترك للمستثمرين والمعادنين الأجانب ولحمهم، وهذا مطلب يجمع عليه المعنون بالشان النفطي العراقي). وعلينا عدم إغفال أن الجزء الأكبر من إهتمام لجنة النفط والطاقة النيابية بالماضي في تشريع القانون جاء على خلفية تهافت الحكومة في المضي قدماً لاستكمال مشروع جولات التراخيص النفطية التي تم عرض نصف إحتياطات العراق النفطية خلال جولات التراخيص الأولى والثانية التي إبتدأت منذ 30 حزيران/يونيو 2009 فقد تم توقيع العديد من العقود مع الإئتلافات النفطية الأجنبية لتأهيل الحقول المنتجة الكبرى في جولة التراخيص الأولى وكذلك تطوير الحقول المكتشفة في جولة التراخيص

الثانية. وقد تمت القراءة الأولى لمسودة القانون في مجلس النواب في جلسته الثامنة والأربعين بتاريخ 31 آذار 2011 وأجرت اللجنة العديد من الاتصالات مع الخبراء والمسؤولين بشأن صيغة مشروع القانون، ودعت إلى جلسة استماع في 3 تموز 2011 بعد موافقة رئاسة البرلمان على عقدها. جلسة الاستماع تموز 2011

عقدت الجلسة بتاريخ 3 تموز 2011 برعاية السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ أسامة النجيفي وإدارة النائب عدنان الجنابي، وشارك فيها وزير النفط السيد كريم لعبي والسادة وزراء النفط السابقون كاتب السطور والسيد ثامر الغضبان وعدد من الخبراء والمختصين فضلاً عن أعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية، تضمن برنامج الجلسة مداخلات لعشرة متحدثين، وقد تغيب البعض منهم، وبعد أن افتتح البرنامج رئيس الجلسة، كان المتحدث الأول كاتب السطور، وتركزت المداخلة حول ضرورة المضي بتسريع عملية تعديل بعض بنود القانون لضمان ولادة الشركة بشكل سليم ومنها: تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية وتوحيد جهة الارتباط تؤكد مواد القانون استقلالية الشركة عن وزارة النفط وان الاستقلالية الإدارية لمجلس إدارة الشركة في اتخاذ قراراته يسهم في انسيابية الأداء وتجاوز البيروقراطية بينما نرى ان القانون يغفل عن ذلك فقد جاء الاطلاق في عرض كل قرارات مجلس إدارة الشركة على المجلس الاتحادي للنفط والغاز للمصادقة كما جاء في المادة-12 خامساً. وإمام شركة النفط الوطنية في حال تأسيسها بشكل تدريجي لإزاحة ركام الماضي والتوجه إلى القيام بمهامها زراعاً تنفيدياً وطنياً لإدارة العمليات النفطية في البلد، لذا توفير المستلزمات المالية لبناء قدراتها الذاتية للشركة تعد ضرورة منعا لولادة كسيحة..... وإمام شركة النفط الوطنية تحديات لإعادة بناء القطاع الاستراتيجي ويتطلب جهوداً لجذب الخبراء وتطوير الكوادر وبرامج التدريب وتأهيل قيادات جديدة من خلال البعثات الدراسية وتوفير برامج سكن وإسكان والقدرة على تجاوز الروتين الحكومي كل ذلك يعد مهماً وحيوياً لإنجاح مهمة الشركة.

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استخفاء قرارات مجلس الإدارة من العوالت الإدارية والقانونية. لذلك يقترح أن تكون الأنظمة والتعليمات التي تقرن بموافقة مجلس الإدارة تمتلك العلوية في التنفيذ، وأشارت المادة -4 ثالثاً إلى تولى مساهمة الشركة بإبرام عقود التصدير وفترة -بء من المادة نفسها حول مساهمتها في تطوير عمليات التسويق

بقية الفصل على الموقع الإلكتروني

الجريدة

الكوادر الوطنية والاستثمار الوطني المباشر على أحدث النظم اسوة بما هو معمول به في معظم الدول المنتجة للنفط، بحسبان أن النفط ثروة وطنية أساسية وقابلة للنضوب، ولا يجوز أن تترك للمستثمرين والمعادنين الأجانب ولحمهم، وهذا مطلب يجمع عليه المعنون بالشان النفطي العراقي). وعلينا عدم إغفال أن الجزء الأكبر من إهتمام لجنة النفط والطاقة النيابية بالماضي في تشريع القانون جاء على خلفية تهافت الحكومة في المضي قدماً لاستكمال مشروع جولات التراخيص النفطية التي تم عرض نصف إحتياطات العراق النفطية خلال جولات التراخيص الأولى والثانية التي إبتدأت منذ 30 حزيران/يونيو 2009 فقد تم توقيع العديد من العقود مع الإئتلافات النفطية الأجنبية لتأهيل الحقول المنتجة الكبرى في جولة التراخيص الأولى وكذلك تطوير الحقول المكتشفة في جولة التراخيص

الثانية. وقد تمت القراءة الأولى لمسودة القانون في مجلس النواب في جلسته الثامنة والأربعين بتاريخ 31 آذار 2011 وأجرت اللجنة العديد من الاتصالات مع الخبراء والمسؤولين بشأن صيغة مشروع القانون، ودعت إلى جلسة استماع في 3 تموز 2011 بعد موافقة رئاسة البرلمان على عقدها. جلسة الاستماع تموز 2011

عقدت الجلسة بتاريخ 3 تموز 2011 برعاية السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ أسامة النجيفي وإدارة النائب عدنان الجنابي، وشارك فيها وزير النفط السيد كريم لعبي والسادة وزراء النفط السابقون كاتب السطور والسيد ثامر الغضبان وعدد من الخبراء والمختصين فضلاً عن أعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية، تضمن برنامج الجلسة مداخلات لعشرة متحدثين، وقد تغيب البعض منهم، وبعد أن افتتح البرنامج رئيس الجلسة، كان المتحدث الأول كاتب السطور، وتركزت المداخلة حول ضرورة المضي بتسريع عملية تعديل بعض بنود القانون لضمان ولادة الشركة بشكل سليم ومنها: تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية وتوحيد جهة الارتباط تؤكد مواد القانون استقلالية الشركة عن وزارة النفط وان الاستقلالية الإدارية لمجلس إدارة الشركة في اتخاذ قراراته يسهم في انسيابية الأداء وتجاوز البيروقراطية بينما نرى ان القانون يغفل عن ذلك فقد جاء الاطلاق في عرض كل قرارات مجلس إدارة الشركة على المجلس الاتحادي للنفط والغاز للمصادقة كما جاء في المادة-12 خامساً. وإمام شركة النفط الوطنية في حال تأسيسها بشكل تدريجي لإزاحة ركام الماضي والتوجه إلى القيام بمهامها زراعاً تنفيدياً وطنياً لإدارة العمليات النفطية في البلد، لذا توفير المستلزمات المالية لبناء قدراتها الذاتية للشركة تعد ضرورة منعا لولادة كسيحة..... وإمام شركة النفط الوطنية تحديات لإعادة بناء القطاع الاستراتيجي ويتطلب جهوداً لجذب الخبراء وتطوير الكوادر وبرامج التدريب وتأهيل قيادات جديدة من خلال البعثات الدراسية وتوفير برامج سكن وإسكان والقدرة على تجاوز الروتين الحكومي كل ذلك يعد مهماً وحيوياً لإنجاح مهمة الشركة.

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استخفاء قرارات مجلس الإدارة من العوالت الإدارية والقانونية. لذلك يقترح أن تكون الأنظمة والتعليمات التي تقرن بموافقة مجلس الإدارة تمتلك العلوية في التنفيذ، وأشارت المادة -4 ثالثاً إلى تولى مساهمة الشركة بإبرام عقود التصدير وفترة -بء من المادة نفسها حول مساهمتها في تطوير عمليات التسويق

بقية الفصل على الموقع الإلكتروني

الجريدة



جانب من جلسة النواب